مقياس المحاسبة المالية 01

برنامج المحاضرات الخاصة بالسداسي الأول

1. مدخل عام لعلم المحاسبة
   1. نشأة ومفهوم المحاسبة
   2. أنواع المحاسبة
   3. تعريف المحاسبة المالية
   4. أهداف ومجال تطبيق المحاسبة المالية
   5. الفروض والمبادئ المحاسبية
2. بعض المفاهيم الأساسية في المحاسبة المالية
   1. التدفقات وأنواعها
   2. الحساب والقيد المزدوج
   3. المستندات المحاسبية
   4. مراحل الدورة المحاسبية (ذكر المراحل باختصار)
3. الدفاتر المحاسبية
   1. دفتر اليومية العامة
   2. الدفتر الكبير
   3. ميزان المراجعة
4. بعض الكشوف المحاسبية
   1. الميزانية
   2. حساب النتائج
5. محاسبة عملية تأسيس المؤسسة
   1. تأسيس المؤسسة غير الفردية: الوعد بالمساهمة والوفاء به
   2. انسحاب الشريك من المؤسسة
6. محاسبة عملية تأسيس المؤسسة (تابع)
   1. تأسيس المؤسسة الخاصة الفردية
   2. حساب المستغل
7. دراسة بعض حسابات الصنف الأول
   1. حساب نتيجة السنة المالية (12)
   2. حساب الترحيل من جديد (11)
   3. حساب الاحتياطات (106)
8. الرسم على القيمة المضافة
   1. التعريف ومجال التطبيق
   2. قابلية الرسم للخصم
   3. حساب مبلغ الرسم على القيمة المضافة
   4. التسجيل المحاسبي للرسم على القيمة المضافة (الشراء والبيع فقط دون التصريح الضريبي)
9. اقتناء التثبيتات المعنوية والعينية
   1. تعريف التثبيتات وخصائصها
   2. التصنيف المحاسبي للتثبيتات
   3. محاسبة امتلاك التثبيتات المعنوية والعينية:
      - حالة الشراء (مع الإشارة إلى التسبيقات، حـ 238)
      - حالة الإنتاج الداخلي
      - حالة الإنجاز من طرف الغير
10. اهتلاك وخسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية والعينية
    1. اهتلاك التثبيتات المعنوية والعينية (تعريف الاهتلاك، اعتماد طريقة الاهتلاك الخطي فقط، وتأجيل باقي الطرق إلى المحاسبة المالية المعمقة)
    2. خسائر القيمة عن التثبيتات (اعتماد أبسط حالة وتأجيل الحالات المعقدة واسترجاع الخسارة إلى المحاسبة المالية المعمقة)
11. التنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية وتخريدها
    1. التنازل عن التثبيتات غير القابلة للاهتلاك
    2. التنازل عن التثبيتات القابلة للاهتلاك
    3. تخريد التثبيتات
12. محاسبة المخزونات
    1. تعريف المخزونات وأنواعها
    2. التصنيف المحاسبي للمخزونات
    3. طرق تقييم وجرد المخزونات
    4. محاسبة عمليات الشراء والإنتاج والبيع وفق طريقة الجرد الدائم
    5. محاسبة عمليات الشراء والإنتاج والبيع وفق طريقة الجرد النهائي

سلاسل التمارين
1. السلسلة رقم 01 تتضمن الدرس 1 و 2 و 3 و 4 (مدخل عام لعلم المحاسبة، بعض المفاهيم الأساسية في المحاسبة المالية،الدفاتر المحاسبية، الميزانية الافتتاحية)
2. السلسلة رقم 02 تتضمن الدرس 5 و 6 و 7 (تأسيس المؤسسة الغير فردية، الفردية، و بعض الحسابات الخاصة بالصنف الأول (12، 11، 106)
3. السلسلة رقم 03 تتضمن الدرس 7 و 8: و تخصص ل: • الرسم على القيمة المضافة (تسجيل TVA على عمليات الشراء والبيع فقط. أما التصريح الضريبي G50 فيؤجل إلى المحاسبة المعمقة. • اقتناء التثبيثات (شراء، إنتاج، إنجاز من طرف الغير) بما فيها التسبيقات على التثبيثات.
4. السلسلة رقم 04 تتضمن الدرس 9 و 10 و 11 و تخصص ل: • الاهتلاك وخسائر القيمة في التثبيثات، والتنازل و تخريد التثبيثات. نعتمد طريقة الاهتلاك الخطي فقط • نتناول أبسط حالة في خسائر القيمة، وعدم التعرض إلى استرجاع خسائر القيمة.
5. السلسلة رقم 05 تتضمن الدرس 12 و تخصص ل : • محاسبة المخزونات (شراء، إنتاج، بيع) وفق طريقتي الجرد الدائم و الجرد المتناوب أما التسبيقات والمردودات فهي في برنامج السداسي الثاني

ملخص خاص بالأسبوع الأول : النظام المحاسبي المالي (تعريفه و مكوناته)

1- تعريف النظام المحاسبي المالي:

يمثل النظام المحاسبي المالي مجموعة الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية و المحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون، لغرض إعداد الكشوف المالية .

و لقد عرف القانون **79-55** المؤرخ في **25** نوفمبر **2007**، النظام المحاسبي المالي في المادة رقم **03** منه، حيث سمي هذا النظام بالمحاسبة المالية، و هي " نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، و نجاعته و وضعية خزينته، في نهاية السنة المالية."

2- مكونات النظام المحاسبي المالي:

يتضمن النظام المحاسبي المالي ، **إطارا تصوريا للمحاسبة المالية** و **مدونة حسابات** تسمح بإعداد الكشوف المالية التي من خلالها يمكن التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية لفترة زمنية تسمى بالسنة المالية، و يتم ذلك على أساس الفروض و المبادئ المحاسبية المعمول بها عامة و ذلك طبقا لأحكام : المادتين **06** و **07** من **القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي** و المؤرخ في **25 / 11 / 2007**.

1.2- الإطار التصوري (المفاهيمي) للمحاسبة المالية:

يعتبر الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، المرجع في إعداد وعرض الكشوف المالية و كيفية المحافظة على رأس المال المؤسسة و هذا بالاستناد إلى مجموعة من القواعد و الفروض و المبادئ المحاسبية التي تهدف إلى إنتاج معلومات مالية تتمتع بالخصائص النوعية المتعارف عليها، من أجل تلبية احتياجات مختلف مستعملي المعلومات المالية لغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

1.1.2 الفروض المحاسبية: وهي مجموعة الافتراضات أو المسلّمات التي يعتمد عليها المحاسب عند إعداده للكشوف أو القوائم المالية ، و وفقا للنظام المحاسبي المالي فلقد تم تحديد ، فرضين محاسبيين أساسيين هما

أ- **فرض استمرارية الاستغلال**: و يعني أن المؤسسة مستمرة في نشاطها المعتاد وليس هناك نية في الوقت الحاضر أو أو المستقبل القريب لتصفيتها . (حيث حدد القانون التجاري عمر المؤسسة الاقتصادية ب99 سنة).

ب- **فرض محاسبة التعهد**: حيث يجب على المحاسب القيام بالتسجيل المحاسبي للمعاملات التجارية بمجرد حدوث الاتفاق مع العميل (أي عند تحرير أو استلام الفواتير) بغض النظر عن موعد تحصيل الأموال.

2.1.2- المبادئ المحاسبية: و تمثل القواعد التي يسترشد بها المحاسب أثناء تسجيله للأحداث الاقتصادية و لقد حددها النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ نوجزها فيما يلي:

أ. **مبدأ التكلفة التاريخية**: تسجل الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة بقيمتها النقدية المزامنة لتاريخ حدوثها.

ب. **مبدأ القيد المزدوج**: حسب المادة 16 من **من القانون 07-11**؛ "تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج"، حيث يجب أن يمس كل تسجيل حسابين اثنين على الأقل، أحدهما مدين والآخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن تكون المبالغ المدينة مساوية للمبالغ الدائنة".

ت. مبدأ الدورية: أو الفترة المحاسبية،حيث يقضي بتقسيم عمر الكيان إلى فترات زمنية محددة (مثل سنة مالية) لغرض إعداد التقارير المالية. و يهدف هذا الفرض إلى توفير معلومات مالية دورية ومنتظمة لمساعدة الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات.

ث. مبدأ الشخصية المعنوية أو الذمة المالية: و يقصد به الفصل بين شخصية المؤسسة و شخصية مالكها ، حيث خصص النظام المحاسبي المالي لصاحب المؤسسة حساب خاص به يسمى بالمستغل يسجل من خلاله تدخلات صاحب المؤسسة.

ج. مبدأ الوحدة النقدية: يفرض هذا المبدأ على جميع المؤسسات إصدار الكشوف المالية بالعملة الوطنية، و في حالة التعاملات التي تقع بالعملة الأجنبية فقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق خاصة و قانونية لمعالجتها.

ح. مبدأ استقلالية الدورات: يهدف هذا المبدأ إلى فصل إيرادات ومصاريف كل دورة مالية عن الدورة السابقة أو اللاحقة، بغية الوقوف على نتيجة تعكس واقع نشاطات الدورة الحالية.

خ. مبدأ الموضوعية: يجب أن ترتكز المحاسبة على أدلة موضوعية، و الاعتماد على المستندات لإثبات كل البيانات المالية و التحقق من سلامتها.

د. **مبدأ ثبات و التجانس**: أي يجب على المؤسسة إتباع نفس السياسة المحاسبية من دورة زمنية لأخرى ، و إذا قامت بتغيير أي سياسة محاسبية يجب عليها أن تدرج توضيحات عن ذلك في الملاحق.

ذ. **مبدأ الحيطة والحذر** : و يقصد به أن يحتاط المحاسب عند إعداده للكشوف المالية من كل الأخطار التي يمكن أن تصادفه، و عموما عليه أن يسجل الخسائر المحتمل وقوعها و الخاصة بالسنة المالية و الابتعاد تماما على الأرباح المتوقعة.

ر. **مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات: يجب على المحاسب التأكد من تحقق مقابلة الإيرادات السنوية لجميع المصروفات السنوية من خلال تدقيق القائمة الثانية من الكشوف المالية "حسابات النتائج"، لغرض تحديد نتيجة الدورة المالية على هذا الأساس.**

ز. **3.1.2- الخصائص النوعية للمعلومة المالية:** يمكن تلخيصها في أربعة خصائص أساسية و هي:

- **الملائمة**: و يقصد بها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات و بين القرار موضوع الدراسة ، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، و تساعد هذه الخاصية على القدرة التنبؤية إذا توفرت في التوقيت المناسب.
- **القابلية للفهم**: و يقصد بها خلو المعلومات المالية من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى أن هذه البيانات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد.
- **الموثوقية**: تمتلك المعلومات المالية هذه الصفة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث.
- **القابلية للمقارنة**: تكتسب المعلومات المالية هذه الخاصية عندما تمكن مستعملها من إجراء مقارنة للقوائم المالية بفترات معينة و هذا من أجل تحديد اتجاهات مركزها المالي، و فاعلية الأداء.

4.1.2- تعريف المحاسبة المالية و أهدافها

هي تقنية من تقنيات التسيير موضوعها التسجيل الرقمي والنقدي لكل عمليات المؤسسة التي يمكن تقييمها بالنقود، بطريقة نظامية وباستخدام دفاتر وحسابات محددة. كما تُعرف المحاسبة المالية بأنها نظام لتسجيل وتبويب ثم تلخيص العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية لتحديد نتيجة النشاط لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) وتحديد مركزها المالي في نهاية هذه الفترة. و تهدف المحاسبة المالية عموما إلى:

- توفير المعلومات المالية لأطراف متعددة، داخلية و خارجية، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.
- حساب نتيجة نشاط المؤسسة و بيان مركز ها المالي في تاريخ محدد.
- الحفاظ على ممتلكات المؤسسة من خلال تسجيلها وجردها، فتصير المحاسبة أداة رقابية.

5.1.2- وظائف المحاسبة المالية: يمكن تلخيصها في أربعة وظائف أساسية و هي:

- **تحديد الأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة وتبويبها.**
- **قياس الأحداث الاقتصادية بالوحدة النقدية المحلية.**
- **تسجيل الأحداث الاقتصادية في مختلف الدفاتر المحاسبية القانونية**
- **توصيل المعلومات المالية إلى مختلف مستخدميها من خلال إصدار الكشوف المالية.**

6.1.2-مستخدمي المعلومات المالية: يمكن تلخيصهم كالتالي:

- **أطراف داخلية: ملاك المؤسسة، مسيري المؤسسة، ممثلي عمال المؤسسة.**
- **أطراف خارجية: البنوك، المستثمرين، الجهات الحكومية.**

2.2- مدونة الحسابات:

تحتوي مدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، سبع مجموعات رئيسية و هي :

- حسابات رؤوس الأموال الصنف **01** ،
- حسابات التثبيتات الصنف **02**،
- حسابات المخزون و المنتجات الجاري العمل بها لصنف **03**،
- حسابات الغير لصنف **04**،

- الحسابات المالية لصنف **05**،
- حسابات الأعباء لصنف **06**
- حسابات المنتجات لصنف **07** ،

و عموما تم تقسيم هذه الحسابات الرئيسية إلى قسمين أساسين، هما:

- حسابات الميزانية،
- وحسابات التسيير.**1.2.2**

- حسابات الميزانية: و تتضمن خمسة أصناف أساسية (من **1** إلى **5**)، و تعبر عن أصول المؤسسة (ممتلكاتها) و خصومها (التزاماتها) : يمكن اختصارها في الجدول التالي:

حسابات الأصول	حسابات الخصوم
– **الصنف 02**: حسابات التثبيتات – **الصنف 03**: حسابات المخزونات والإنتاج قيد التنفيذ – **الصنف 04**: حسابات الغير المدينة، التي تمثل **الحقوق**. – **الصنف 05**: الحسابات المالية المدينة التي تمثل **الحقوق والالتزامات** الناتجة عن حركة القيم النقدية والشيكات وكل العمليات التي تمت مع المؤسسات المالية المؤسسة.	– **الصنف 01**: حسابات رؤوس الأموال – **الصنف 04**: حسابات الغير الدائنة، التي تمثل **ديون**. – **الصنف 05**: الحسابات المالية الدائنة التي تمثل **ديون** أي لها أرصدة دائنة

2.2.2- حسابات التسيير: وتتضمن ما يلي:

حسابات الأعباء	حسابات المنتجات
– **الصنف 06**: حسابات الأعباء	– **الصنف07**: حسابات المنتجات (الإيرادات)

2.2- آليات سير الحسابات: يتم من خلالها تحديد كيفية استخدام العمليات المالية الخاصة بكل حساب من الحسابات الرئيسية المذكورة أعلاه ، أي متى تكون العملية المالية مدينة بالنسبة للحساب ومتى تكون دائنة مع كيفية تحديد رصيد كل حساب على حدى. و من أجل ذلك، يمكن إتباع القواعد التالية:

❖ **بالنسبة لحسابات الميزانية :**

حسابات الأصول	حسابات الخصوم
– تزيد من الجانب المدين و تنقص من الجانب الدائن – طبيعة أرصدتها : مدينة	– تزيد من الجانب الدائن و تنقص من الجانب المدين – طبيعة أرصدتها : دائنة

❖ **بالنسبة لحسابات التسيير :**

حسابات الأعباء	حسابات المنتجات
– تزيد من الجانب المدين و تنقص من الجانب الدائن – طبيعة أرصدتها : مدينة	– تزيد من الجانب الدائن و تنقص من الجانب المدين – طبيعة أرصدتها : دائنة

3.2- الكشوف المالية: لقد حددت قائمة الكشوف المالية أو القوائم المالية حسب المادة **25** من القانون **7-11** الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي ، كما يلي : الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، الملحق.

ملخص خاص بالأسبوع الثاني : بعض المفاهيم الأساسية في المحاسبة المالية

5. التدفقات و أنواعها:

تعرف التدفقات الاقتصادية بأنها **حركة السلع والخدمات والنقود** التي تتم بين المؤسسة والأطراف المتعاملة معها أو بين قطبين داخل المؤسسة الواحدة . و هناك **نوعان للتدفقات الاقتصادية** و هما:

❖ **من حيث الطبيعة**:

- **التدفق الحقيقي (مادي)**: ويتمثل في حركة السلع والخدمات.
- **التدفق المالي**: و يعبر عن **حركة النقود أو الأموال** بصفة عامة بما فيها الأوراق التجارية والمالية.

❖ **من حيث المصدر** :

- مصادر داخلية : وتتمثل في أموال المساهمين أو الشركاء التي تستخدم في تأسيس المؤسسة ، و التي تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة وتسمى محاسبيا برؤوس الأموال الخاصة.
- **مصادرخارجية** : و هي الأموال التي وضعت تحت تصرف المؤسسة عن طريق الغير بصفة مؤقتة حيث تعتبر هذه الأموال كديون طويلة و قصيرة الأجل تلتزم بسدادها المؤسسة .

و عموما تستعمل المؤسسة هذه المصادر و تسمى محاسبيا **الاستخدامات التي تعبرعلى خصوم المؤسسة مقابل الحصول على مستلزماتها و هي ممتلكاتها (الأصول) من تثبيتات و مخزونات و أموال في الخزينة**

6. الحساب والقيد المزدوج:

يقوم **التسجيل المحاسبي** لكل الأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة على أساس **مبدأ القيد المزدوج**، الذي يقضي **بتسجيل كل عملية في حسابين** على الأقل (طرفين على الأقل) أي كل حساب أو أكثر يسجل في الطرف المدين يجب أن يقابله حساب أو أكثر في الطرف الدائن.

و الحساب هو عبارة عن جدول مقسم الى قسمين يدعى الطرف الأيمن منه بالمدين والطرف الأيسر بالدائن ، حيث تسجل فيه مختلف العمليات المحاسبية الخاصة بنشاط المؤسسة.

7. المستندات المحاسبية:

تعد المستندات المحاسبية بمثابة الوثائق القانونية التي تثبت صحة الحدث الاقتصادية الذي تم تسجيله محاسبيا، فحسب مبدأ الموضوعية ، يجب أن تسند كل عملية محاسبية بوثائق ثبوتية يحتفظ بها لمدة عشر سنوات.

و عموما يمكن تقسيم المستندات المحاسبية إلى نوعين رئيسين:

- **مستندات داخلية** : يتم إصدارها من داخل المؤسسة ككشوف الأجور و فواتير البيع،
- **مستندات خارجية** يتم الحصول عليها من المتعاملين مع المؤسسة مثل المردون و الجهات الحكومية ذات الصلة بالمؤسسة و تتمثل عموما في فواتير الشراء، فاتورة الصيانة و الكهرباء، و مختلف العقود.

4- مراحل الدورة المحاسبية:

تتمثل الدورة المحاسبية في مجموعة من الإجراءات والخطوات التي يتبعها المحاسب لكي تمكنه بالقيام بالوظائف الرئيسية للمحاسبة إبتداءا من تحديد العمليات المالية الى غاية تسجيلها و معالجتها محاسبيا في مختلف الدفاتر المحاسبية القانونية و هذا لغرض الحصول على نتائج هذه العمليات و إصدار كافة القوائم المالية بشكل يضمن تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة و مستخدمي القوائم المالية. ، ويمكن إتباع مراحل الدورة المحاسبية كما يلي.

- **المرحلة الأولى** : إعداد الميزانية الافتتاحية للمؤسسة في بداية السنة المالية.
- **المرحلة الثانية**: التسجيل المحاسبي في دفتر اليومية.(إبتداءا من ترحيل قيد الافتتاح).
- **المرحلة الثالثة**: الترحيل إلى الدفتر الكبير أو دفتر الأستاذ.
- **المرحلة الخامسة** : إعداد ميزان المراجعة.
- **المرحلة السادسة** : إعداد الكشوف المالية الختامية.